نضال الشعب

في الذكرى الـ ٣٧ لإعلان الاستقلال..

النضال الشعبي: مهمتنا تجسيد دولة فلسطين وغزة جزء لا يتجزأ منها

الاثنين 2025/11/18 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (163)

فلسطين ما بين مشروعي قرار بمجلس الأمن

افتتاحية العدد

يحتدم الصراع في أروقة مجلس الأمن، وربما منذ سنوات طويلة لم يشهد هذا الصدام الروسي-الأمريكي الهادئ هذا المستوى من التنافس على منطقة الشرق الأوسط، ومدخله القضية الفلسطينية، وهذا التنافس بين مشروعي قرار أحدهما مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الحصول على تفويض دولي لتطبيق خطة ترامب ذات النقاط العشرين، وأرفقت الخطة بمشروع القرار ليجري التصويت عليها كجزء لا يتجزأ منه، وما بين المشروع الروسي الذي قُدِّم بعدما وصلت المشاورات داخل مجلس الأمن والدول الثماني العربية والإسلامية لمراحل من الاستعصاء، رغم استجابة الولايات المتحدة لإجراء تعديلات غير جوهرية على مشروع القرار بعد كسر الصمت بالمرة الأولى من قبل الجزائر ليعيد مجدداً النقاش المفتوح على مشروع القرار في ظل سعي الولايات المتحدة إلى فرض إيقاع سريع داخل مجلس الأمن لإقرار النسخة الثالثة من المشروع الأمريكي بشأن قطاع غزة، فيما أثارت التعديلات التي أُدخلت على مسودة القرار الأميركي تحفظات إسرائيلية تتعلق بدور الأمم المتحدة، وصلاحيات هيئة الحكم الانتقالية، ومهام قوة الاستقرار الدولية.

وفي المقابل ترى بكين وموسكو أن مشروع القرار «منحاز لإسرائيل» ويفتقر إلى آليات المساءلة، وتستعد روسيا والصين للتصويت ضد القرار بصيغته الحالية، ما يهدد بإسقاطه قبل الوصول إلى التصويت، وتقدمتا بمشروع قرار بديل في مواجهة مشروع القرار الأمريكي، وسط تحذيرات أميركية من أن «عرقلة المسار قد تترك فراغاً خطيراً» في إدارة المرحلة المقبلة في قطاع غزة. ومن أبرز التعديلات في المسودة الأميركية الجديدة التي تُعتبر الثالثة لضمان دعم الدول الثماني والأغلبية في مجلس الأمن وتفادي الفيتو الروسي المدعوم من الصين:

تعزيز الإلزام بتنفيذ الخطة: أُضيف في البند الأول نصّ يدعو الأطراف إلى «تنفيذها بالكامل، بما في ذلك الالتزام بوقف إطلاق النار، بحسن نية ومن دون تأخير»؛ وهو تشديد لم يرد في النسخ السابقة.

إشارة مباشرة إلى تقرير المصير: تضمّن البند الثاني توسيعاً لافتاً ينص على أن «تنفيذ خطة الإصلاح التابعة للسلطة الفلسطينية بصورة موثوقة، وتقدم إعادة إعمار غزة، قد يوفران الشروط لمسار معتبر نحو تقرير المصير الفلسطيني وإقامة دولة»؛ وهو ما تعتبره إسرائيل اقتراباً من مبادرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن دولة فلسطينية بعد إصلاحات دستورية.

إلزام تل أبيب بمفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين: وبخلاف النسختين السابقتين، تشير المسودة الثالثة صراحةً إلى إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقبلاً، وتقول إنه مع تنفيذ إصلاحات السلطة وتقدم إعادة إعمار غزة «قد تصبح الظروف مناسبة لمسار موثوق نحو تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية»، وأُضيفت صياغة جديدة تنص على أن «الولايات المتحدة ستجري حواراً بين إسرائيل والفلسطينيين للتوصل إلى أفق سياسي للعيش المشترك بسلام وازدهار»، بما يرسخ دوراً تفاوضياً أميركياً أكبر.

استبدال «الحكومة الانتقالية»: جرى تعديل المصطلح إلى «إدارة انتقالية»، بحيث ينص المقترح على أن «مجلس السلام» الذي أعلنه ترامب ضمن خطة «النقاط العشرين» سيعمل كـ «إدارة انتقالية» في قطاع غزة، بما ينسجم مع لغة الوثيقة الأصلية، كما يسمح القرار للدول الأعضاء بتشكيل «قوة استقرار دولية مؤقتة» تعمل مع إسرائيل ومصر والشرطة الفلسطينية لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتأمين الحدود، وحماية المدنيين، وتأمين ممرات الإغاثة.

التعديلات على مشروع القرار الأمريكي تؤكد مجدداً أن مصالح الولا

الإسرائيلية، وأنه عندما يتعلق الأمر بإدارة الصراع الدولي تتخذ الولايات المتحدة ما ينسجم مع استراتيجيتها بصرف النظر عن ردود أفعال الحكومة الإسرائيلية، التي ترى أن هذه التعديلات «تشكّل تغييرًا جوهريًا» عن النسختين السابقتين، وتمسّ مباشرة بحرية العمل العسكري للجيش. كما تتحفظ على النصوص التي تربط استمرار المساعدات الإنسانية بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية، وتفويض قوة الاستقرار الدولية بمهام «حساسة» تشمل حماية ممرات الإغاثة و«متابعة عمليات الجيش مستقبلاً»، معتبرة أن هذه البنود قد تتحول إلى «قيود مُلزِمة» تفرض رقابة دولية على تحركاتها. ويتعلق الخلاف الجوهري أيضاً بين واشنطن وتل أبيب بطبيعة المرحلة الانتقالية: الولايات المتحدة تسعى إلى تثبيت دور دولي واسع يشمل الأمم المتحدة ودولاً عربية، فيما تريد إسرائيل إبقاء التحكم العسكري والسياسي في يدها، ومنع أي صياغة قد تستخدم مستقبلاً لدعم مطالب سياسية فلسطينية أو لتقييد عملياتها العسكرية، غير أن المقترح الأميركي المتعلق بقوة الاستقرار يتضمن بنودًا «غير مريحة لإسرائيل»، من بينها نزع حق الفيتو عن تل أبيب بشأن الدول المشاركة في القوة، رغم أن النص يبقى ضمن الإطار العام لاتفاق وقف إطلاق النار الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية.

وقدّمت موسكو مشروع قرار مضادًا للمشروع الأمريكي، وقالت إن «مشروع قرارها مستوحى من مشروع القرار الأميركي»، وأوضحت أن «الهدف من مسودتنا هو تمكين مجلس الأمن من اعتماد نهج متوازن ومقبول وموحد لتحقيق وقف مستدام للأعمال القتالية»، وتخلو المسودة الروسية من «مجلس السلام»، وتتضمن بنوداً تعتبر «الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهديداً لأمن المنطقة»، وتدعو الأمين العام لدراسة خيارات تشكيل قوة دولية، مع التشديد على حلّ الدولتين ورفض أي تغيير ديمغرافي أو جغرافي في غزة.

هذا الاحتدام بالمواقف والانقسام بمجلس الأمن حضّت بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن على المضي قدماً في إقرار النص الأميركي، معتبرة المشروع الروسي «محاولات بثّ الشقاق الآن، في وقت يجري فيه التفاوض بشكل نشط على هذا القرار، ستترتب عليها تبعات خطيرة وملموسة ويمكن تفاديها تماماً بالنسبة للفلسطينيين في غزة»، واتبعت ذلك ببيان مشترك مع الدول الثماني العربية والإسلامية اعتبرت فيه مشروع القرار الأمريكي يتيح مساراً نحو تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته، وقالت: «ونؤكد أن هذا جهد صادق، وأن الخطة توفر مساراً عملياً نحو السلام والاستقرار، ليس فقط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل في المنطقة بأكملها».

تسلحت واشنطن بمجموعة الدول الثماني مضافاً إليها الموقف الرسمي الفلسطيني، الذي أيد موقف الدول الثماني، حيث كان قد أبلغ مع بداية التفاوض على مشروع القرار الأمريكي التزامه بالموقف المشترك مع هذه الدول التي أدارت التفاوض على مشروع القرار.

المسألة الآن لدى الفلسطينيين ليست المفاضلة ما بين مشروع القرار الأميركي أو الروسي، والذي بدون شك سيكون الميل دون تردد نحو المشروع الروسي، لكن المسألة الأساس أن حظوظ نجاح مرور المشروع الروسي قد تبدو ضئيلة للغاية مع هذا القدر من الدعم الإقليمي والعربي والإسلامي ومع غالبية أعضاء مجلس الأمن لمشروع القرار الأميركي المعدل بصيغته الثالثة.

نعم، مشروع القرار الروسي المدعوم من الصين الشعبية كان خطة اعتراض مهمة ولعبة دبلوماسية ناجحة بامتياز، خاصة بعد الدور التفاوضي الروسي- الصيني في المفاوضات على المسودة الأولى والثانية من المشروع والتي أحدثت تغييراً جوهرياً به، لكن الأمر ليس برغبتنا بل بموازين القوى داخل مجلس الأمن، رغم إدراكنا أن الفيتو الروسي أو الصيني أو كلاهما معاً يعطلان مشروع القرار الذي رغم عدم استجابته لكل مطالبنا فإنه عمّق الخلاف الأميركي-الإسرائيلي في الوقت الذي كان متطابقاً في الصيغة الأولى، لكن رغم أهمية هذا التباين والاختلاف الأميركي- الإسرائيلي والذي يحد من الدور الإسرائيلي في المرحلة الثانية التي كانت مقررة بعد 72 ساعة من إعلان الخطة يوم 29 سبتمبر الماضي، فإن ما نخشاه هو مصير شعبنا؛ فليس لدينا ترف الوقت، خصوصاً مع وقف إطلاق نار هش، وقرار إسرائيلي بعدم الانتقال للمرحلة الثانية مختلقاً الأعذار والمبررات لاستمرار القتل والتدمير بما تبقى من مقدرات شعبنا البشرية والمادية.

وقف الحرب، وإدخال المساعدات الإغاثية، ووقف الهجرة والتهجير، والانتقال للمرحلة الثانية مع ضمان وحدة الأرض الفلسطينية بقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، والذهاب إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفق القانون الدولي والشرعية الدولية.. هي أولويتنا التي لا تتقدم عليها ولا تعلو عليها أية أولوية أخرى.

التحولات الكبرى وضرورة إعادة هندسة السياسات

بقلم: د. فريد اسماعيل

في ظل التحولات المتسارعة عالميا واقليميا خاصة في الشرق الأوسط حيث تتغير موازين القوى وتعاد صياغة التحالفات، أصبحت إعادة هندسة السياسات ضرورة استراتيجية ملحة تسبقها الأحداث والمتغيرات المتسارعة. فهذه التحولات تشير إلى تراجع استراتيجيات العقائد والمبادئ التي كانت تقود السياسية الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سادت مفاهيم مثل الشرعية الدولية، حقوق الإنسان، السيادة والتعددية، لتصبح المصالح الاقتصادية والأمنية للدول الكبرى فوق أي اعتبارات أخلاقية أو قانونية. ومع تنامي نفوذ اليمين المتطرف لا سيما في الدول صاحبة النفوذ، أصبحت العلاقات الدولية تقاس بميزان القوة لا المبادئ، وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ادارة الرئيس ترامب على رأس هذه الدول التي تؤمن باستخدام القوة كأداة لفرض السلام. فالسلام القسري أصبح نهجا امريكيا ثابتًا حيث تستخدم العقوبات الاقتصادية أو التدخلات العسكرية إذا دعت الحاجة لإجبار الأطراف على القبول بترتيبات معينة. وهكذا لم تعد المبادئ وحدها كافية لتوجيه السياسات الدولية، بل أصبحت المصالح الذاتية المحرك الأساسي حتى لو تعارضت مع القانون الدولي، وأصبحت القوة، أكانت عسكرية أو اقتصادية، أداة مركزية في فرض السلام مع الاستغلال الكامل للتحولات التكنولوجية التي غيرت طبيعة القوة من الجيوش بكل ترساناتها إلى البيانات والذكاء الاصطناعي. والنتيجة تآكل النظام الدولي القائم على القواعد، وتراجع الثقة بالمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة العاجزة عن فرض قراراتها، مما يفتح الباب أمام الفوضى في مخاض تشكيل نظام عالمي جديد.

وفي الشرق الأوسط، فإن وجود الاحتلال الصهيوني في قلب هذه المنطقة مع ما يحمله من مشاريع توسعية، وتصارع المشاريع الاقليمية للهيمنة من خلال استخدام الاقليات العرقية والطائفية، وكذلك اتساع الفجوة العميقة بين الشعوب العربية وانظمتها السياسية، جعل من الجغرافيا العربية ساحة أساسية من ساحات التحولات العميقة لا سيما في ظل تسارع تفكك العقد الاجتماعي في أكثر من دولة بفعل الأزمات المتلاحقة.

ومن الواضح انه بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض، عززت الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها على الشرق الأوسط وشمال افريقيا عبر استراتيجيات تتمحور حول مصالح محددة قائمة على تقديم دعم غير مشروط لإسرائيل، مع تكثيف الجهود لتعزيز أمنها وادماجها في المنطقة كفاعل محوري في النظام الاقليمي الجديد وتنصيبها شرطيا للمنطقة، والضغط على الدول لإبرام مزيد من اتفاقيات التطبيع معها، ما يساهم في بناء «الشرق الأوسط الجديد » الذي يمثل مشروعا سياسيا استراتيجيا امريكيا يهدف إلى إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية من خلال إعادة هندسة منظومة الحكم والتحالفات ومراكز النفوذ بما يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو بنظر الرئيس الأمريكي جزء من النظام العالمي الجديد الذي ينصب ترامب نفسه ملكا عليه. ولذلك عمل ولا زال على توسيع إطار الاتفاقيات الابراهيمية ليشمل دولا خارج الشرق الأوسط، وكازاخستان تعد شريكا مثاليا في هذا السياق، خاصة في ظل التنافس الأمريكي الصيني الروسي في آسيا.

جزء من العالم العربي بأنظمته وشعوبه منقسم في استيعاب وفهم طبيعة هذه التحولات والتعامل معها. فالاختلاف في الأولويات يضعف قدرة هذه الدول على الانخراط في هندسة توازن اقليمي يساعد في التأثير الجماعي في النظام الدولي بسبب غياب أدوات التحليل الاستراتيجي لديها، وكذلك بسبب التباين في التحالفات الاقليمية والدولية. ومن هنا تتزايد المخاطر على وحدة هذه الدول، كدولة السودان التي يبدو أنه يتم رسم الجغرافيا على الأرض تمهيدا لتقسيم قادم، وكدولة لبنان المهدد تحت وطأة الضغوطات الخارجية والهشاشة الداخلية بموجة جديدة من التصعيد الإسرائيلي، وهو اليوم يقف في مربع الانتظار في ظل عدم قدرته على المبادرة لتغيير واقعه الحالي سواء الاقتصادي والمالي أو الأمني والعسكري، وادراكه أنه لن يحصل على أي دعم دولي قبل حل ملف سلاح حزب الله. وهنا يقع لبنان بين جبهتين، جبهة نتنياهو الذي لم يعد يكفيه اتفاق ١٧٠١ والورقة المرفقة لا سيما بعد تغير النظام في سوريا وتغيير عقيدة جيش الاحتلال، وبين جبهة حزب الله الذي تراجع عن التزامه بحصرية السلاح بيد الدولة استنادا إلى القرار ١٧٠١ وخطاب القسم والبيان الوزاري، ما يضعف لبنان في مواجهة المجموعة الدولية والعربية، وهذا ما يحذر منه الموفدون العرب والأجانب الذين يزورون لبنان وكان آخرهم وفد البنك الدولي ووفد الخزانة الأمريكية الذي أسمع اللبنانيين كلاما قاسيا في هذا الإطار اعتبرته المصادر بمثابة إنذار واضح للبنان باشتراط مساعدة لبنان مقابل تسليم السلاح والتهديد بعدم تسليح الجيش اللبناني إذا لم يباشر بسحب السلاح حتى نهاية العام الحالي. قد حدد الوفد الأمني والمالي الأمريكي الطلبات الأمريكية من لبنان بشكل واضح: مهلة ستون يوما لإنهاء موضوع سلاح حزب الله، تجفيف التمويل، إنهاء عمل مؤسسة القرض الحسن المؤسسة المالية التابعة للحزب، إضافة إلى مجموعة الإصلاحات المطلوبة على الصعيد المالي والاقتصادي وعلى رأسها سد الفجوة المالية.

وبالتالي تقوم إسرائيل برفع مستوى ضغوطها على لبنان من خلال التصعيد العسكري المتدرج ضده، مستغلة أيضا موقف الحزب الرافض لحصرية السلاح بيد الدولة، وهو موقف يناسب إسرائيل التي لم يعد يكفيها القرار ١٧٠١، ويبدو أن نذر التصعيد الأكبر تصبح الأكثر ترجيحا مع تصاعد التهديدات الإسرائيلية ومنها تهديد رئيس الأركان قبل أيام بتوجيه ضربة قاصمة لحزب الله.

الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة يدركان كما معظم الأطراف في لبنان ان البيئة الإقليمية قد تغيرت مع انكسار موازين القوى. ومن هنا جاء موقف رئيس الجمهورية اللبنانية الداعي إلى التفاوض مع إسرائيل باعتبار ان التفاوض عادة يتم مع الأعداء، وهو موقف قوبل بالرفض القاطع من حزب الله. لكن رئيس الجمهورية اعاد التأكيد على موقفه مشيرا إلى أن منطق القوة لم يعد ينفع، وعلينا الذهاب إلى قوة المنطق، مضيفا أنه «إذا لم نكن قادرين على الذهاب إلى الحرب، والحرب قادتنا إلى الويلات وهناك موجة من التسويات في المنطقة، ماذا نفعل «. فلبنان ينتظر الرد الإسرائيلي على خيار التفاوض، والتي يبدو أنها غير مستعجلة على ذلك وتخبئ في جعبتها نوايا اخرى.

هذا الموقف يعكس فهما واضحا لدى الرئيس اللبناني بأن العالم يتغير، وانه لا بد من إعادة هندسة السياسات في لبنان والتخلص من تأثيرات المحاور، والاندماج في العمق العربي العقلاني للنهوض بلبنان وانقاذه اقتصاديا وامنيا.

من يكتفي بمراقبة قطار التحولات سيفوته القطار. ولا بد لعالمنا العربي ان يحتل مكانه المؤثر والفاعل لمواجهة التحديات حفاظا على الوجود والمنجزات والقضايا الكبرى وأهمها قضية فلسطين.

وسط تصعيد عدوانه على العاصمة.. الاحتلال يعمّق عزل شمال غرب القدس بزعم إجراءات أمنية

دعوا الى كسر الحصار الإسرائيلي.. خبراء: تصاريح التماس تهجير صامت لفرض الضم الاستراتيجي السياسي بعيد المدى

تقرير – نائل موسى

في إطار سعيها المحموم الى حسم معركة القدس لصالحها، صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من عدوانها الشامل على القدس ومحافظة العاصمة عبر أكثر 150 اعتداء موثق رافقه هجمة استيطانية تقضم المدنية من جهاتها وتنهش من داخلها نفذها الاحتلال والمستوطنون الشهر الماضي، وعشرات من أخرى شهدها الأسبوع الماضي،مستغلا الانشغال الوطني والاقليمي في الأوضاع الناشئة في قطاع غزة وترتيبات اليوم التالي لوقف العدوان.

وأوقعت هذه الاعتداءات، شهيدا، و40 إصابة، و87 معتقلا، الى جانب اعتداءات على الأقصى والمقدسات والأرض والمباني والمؤسسات عبر15 عملية هدم وتجريف و55 اخطارا الى جانب اوامر ومخططات استيطانية، فيما عادت الى الواجهة إجراءات خنق المدنية ومحيطها وعزلها تماما عن باقي الضفة وعن بعضها بالحواجز والبوابات والتصاريح المستحدثة. وسط تخوف سياسي من ابعادها وتداعياتها.

وتنوعت الاعتداءات بين اقتحامات واعتقالات واعتداءات جسدية، وفرض قيود على الفعاليات المجتمعية، واستهداف المساجد والكنائس والنقابات المهنية، ما يعكس استمرار الاحتلال في تضييق الخناق على الحضور الفلسطيني في المدينة المقدسة.

وشهدت مدينة القدس المحتلة خلال شهر تشرين الأول 2025 تصعيدًا ممنهجًا في الاعتداءات، والتي استهدفت المؤسسات الدينية، والتعليمية، والرياضية، والمجتمعية، وملاحقة القيادات الوطنية والدينية، ضمن محاولة إحكام السيطرة على المشهد الديني والمدني في المدينة وتقويض هوية القدس الفلسطينية.

ولتعزيز السيطرة على مدينة القدس وضواحيها، كشف النقاب خلال الأيام الماضية عن مخططات استعمارية واسعة تشمل البناء والاستيلاء على الأراضي والتوسعة الاستعمارية، بضمنها 13 مخططًا استيطانيا، منها خمسة مخططات تم إيداعها تشمل بناء 769 وحدة على مساحة 19.861 دونم، وخمسة مخططات تمت المصادقة عليها تشمل بناء 5,129 وحدة استيطانية جديدة. وطرح عطاء لبناء حي استيطاني شمال شرق المدينة بمحيط مستوطنة ادم

ووثقت محافظة القدس، إصدار سلطات الاحتلال (55) إخطارًا، خلال الشهر الماضي، توزعت بين (45) أمرًا بالهدم، و(7) قرارات بالإخلاء، و(3) قرارات بالاستيلاء على أراضٍ وممتلكات. وتركزت الإخطارات في بلدات الطور، وسلوان، وعناتا، وجبع، وقلنديا، إلى جانب تجمع السعيدي البدوي شرق المدينة، ما يعكس استمرار الاحتلال في توسيع مشاريعه الاستعمارية والاستيلاء عبى الأراضي تحت غطاء «الحدائق التوراتية» و«المنفعة العامة».

وفي إطار فرض سياسات عزل ممنهجة على بلدات المحافظة، شرعت سلطات الاحتلال بإصدار بطاقات خاصة وتصاريح دخول لأهالي قرية النبي صموئيل وحي الخلايلة الواقعة شمال غرب مدينة القدس المحتلة بعد تصنيفها «مناطق تماس» بداية سبتمبر/أيلول الماضي، وإجبار سكانها على الحصول على بطاقات ممغنطة وتصاريح خاصة للتنقل من وإلى قراهم. وبمقتضى «تصاريح مناطق التماس» هذه، لن يُسمح لأي شخص لا يحمل هذا التصريح بعبور الحاجز العسكري الذي يفصل القرى الثلاث عن محيطها، ما يعني فرض واقع جديد من العزلة التامة وخضوع حركة الدخول والخروج إلى هذه القرى لما يسمى «الموافقة العسكرية للاحتلال».

ويُلزم القرار الجديد الأهالي بالحصول على «بطاقات ممغنطة» خاصة تُجدد كل أربع سنوات، في حين تُمنح تصاريح دخول مناطق التماس لمدة عام واحد فقط، وهي مخصصة حصريا للوصول إلى القرى الثلاث دون السماح بالتنقل داخل مدينة القدس المحتلة.

وتُقدّر مساحة قرية بيت إكسا التاريخية بحسب المحافظة بنحو 14,221 دونما، إلا أن سلطات الاحتلال استولت على 7 آلاف دونم لصالح المستعمرات المحيطة، وصنّفت 6,500 دونم أخرى كمناطق «ج» يُمنع البناء عليها، ليبقى الأهالي محصورين في مساحة لا تتجاوز 650 دونما فقط، ويقطنها نحو ألفي مواطن، فيما نصب الاحتلال منذ عام 2013 حاجزا عسكريا على مدخل القرية لا يُسمح بعبوره إلا لمن يملك بطاقة هوية مسجل فيها عنوان بيت إكسا. ويأتي القرار الجديد ليزيد من عزلتها.

أما قرية النبي صموئيل، فتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 3,500 دونم، لم يتبقَّ منها للأهالي سوى 1,050 دونما فقط بعد أن استولى الاحتلال على معظم أراضيها، ويعيش في القرية نحو 450 مواطنا يعانون منذ سنوات من العزلة التامة، حيث لا يُسمح بدخولها إلا لسكانها المسجلين رسميا، كما يعاني الأهالي من منع البناء أو الترميم في منازلهم بحجة أن المنطقة مصنفة كمحمية طبيعية، بينما تُستخدم الأراضي المستولى عليها

لتوسيع المستعمرات القريبة.

وبقطن حي الخلايلة، التابع إداريا لقرية الجيب، 700 مواطن يسكنون هذا الحي الذي عزله الجدار عام 2004 وسلخه عن القرية، وهو ضمن 6 آلاف دونم تم الاستيلاء عليها من أراضي الجيب، وما تبقى لأهلها هو 3 آلاف دونم ونيف، ويحيط بالحي أربع مستعمرات تواصل قضم أراضيه تدريجيا.

ومنذ عام 2002 حرم المواطنون أبناء هذه المنطقة من الحياة الطبيعية حين بدأ الاحتلال بتطويقهم بجدار الضم والتوسع والفصل العنصري وبحواجز عسكرية دائمة تغلق قراهم وأحيائهم. زادت قتامة جراء عقوبات جماعية انتقاميه اعقبت عملية إطلاق نار نفذها شابان ينحدران من هذه المنطقة في حي «راموت» الاستيطاني بالقدس في الثامن من الشهر الماضي، أدت إلى مقتل 7 مستوطنين وجرح 17 آخرين.

ويقول مراد الكسواني رئيس بلدية بيت إكسا، إن القرار الجديد يشمل ألفي مواطن يعيشون في القرية وأن أكثر الفئات تضررا هم من يضطرون لمغادرة القرية والعودة إليها يوميا من طلبة مدارس وجامعات وعمال وموظفين، ويبلغ عددهم ألف مواطن.

ووفقا للقرار الجديد، فإنه لن يسمح بدخول أي شخص إلى بيت إكسا سوى من لديه هذه البطاقة المرفقة بتصريح دخول خاص، ولم يدخلها منذ عام 2013 حتى بداية الحرب الحالية في أكتوبر/ تشرين أول 2023 أحد سوى بترتيبات معينة على الحاجز العسكري الجاثم على أراضي القرية، والذي يُمنع أحد من اجتيازه منذ عملية «راموت» سوى السكان.

وتُظهر المعلومات أن الفئات الأكثر تضررا من هذا الاجراء تشمل الأشخاص المصنفين بأنهم «مرفوضين أمنيا»، والنساء اللواتي تزوجن من خارج القرية، أو من داخلها دون تحديث عناوينهن الرسمية، إذ يمنع الاحتلال تحديث العناوين في المناطق الثلاث، كما واجه العديد من الأهالي الذين يعيشون خارج القرى صعوبات في استلام بطاقاتهم أو تأخيرا في الإجراءات. حيث أن عملية إصدار البطاقات تمت ضمن أيام وأوقات محدودة للغاية، ما تسبب بمعاناة كبيرة للأهالي الذين اضطروا للانتظار ساعات طويلة، وسط معاملة غير إنسانية من قبل سلطات الاحتلال التي لم تراع الحالات الصحية لكبار السن أو المرضى.

وترى محافظة القدس أن تكريس هذا الواقع في القرى الثلاث يمثل خطوة تمهيدية لتوسيعه لاحقا إلى بلدات مقدسية أخرى أو عموم البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، خصوصا مع استمرار الاحتلال في تركيب بوابات حديدية على مداخل القرى والمدن، مبينة أن الاحتلال يتعمد تطبيق قراره العنصري بشكل تدريجي ومجزأ لتفادي ردود الفعل الدولية، وخلق واقع ميداني جديد يرسخ سيطرة الاحتلال الكاملة على حركة أبناء شعبنا داخل أراضيهم.

وأضافت: مع مرور الوقت، يبدو أن إسرائيل تنفذ سياسة تهجير بطيء دون إعلان رسمي، إذ يجري إفراغ هذه القرى من سكانها تدريجيا من خلال «القيود الأمنية» ومنع التوسع العمراني وإغلاق سبل المعيشة، لتتحول إلى مناطق شبه مهجورة، وهكذا يتحقق هدف الاحتلال المتمثل في تهويد الأرض، وهو جوهر سياسة الضم الزاحف التي تسعى لتكريس السيطرة الإسرائيلية على محيط مدينة القدس وضمها فعليا دون الحاجة إلى إعلان قانوني.

ودعت المحافظة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى التحرك الفوري والعاجل من أجل وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة سلطات الاحتلال على خرقها الصريح للقانون الدولي، والعمل على وقف إجراءاتها ومنع تكرارها في قرى وأحياء فلسطينية أخرى. كما حثّت وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية على تسليط الضوء على هذه القضية السياسية والقانونية الخطيرة، بوصفها جزءا من منظومة التهجير القسري والعقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل بحق المواطنين الفلسطينيين في القدس وضواحيها، مشددة على أن الصمت الدولي على مثل هذه الممارسات يشجع الاحتلال على المضي قدما في جرائمه بحق الأرض والإنسان الفلسطيني.

وقالت محافظة القدس، أنها تتابع القضية بالتنسيق مع الجهات الرسمية والحقوقية الفلسطينية، وعلى رأسها دائرة حقوق الإنسان في منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تحريك المسارات القانونية الدولية وتوثيق هذه الجريمة تمهيدًا لرفعها إلى الجهات الأممية المختصة.

بدورهم، أكد متابعون على وجوب الالتفات الى أن سلطات الاحتلال استثمرت لحظيا من أجل تطبيق هذا الإجراء تحت الذريعة الأمنية في ظل العمليات التي نُفذت في الفترة الأخيرة، حيث يتذرع اليمين الحاكم لتقييد الحركة وفرض للطوق الأمني والتشريعات الأمنية، ويحاول اليمين تسويق ذلك كأدوات لردع الفلسطيني لطمأنه الجمهور الإسرائيلي الغاضب على عدم جلب الأمن، لأن فلسفته تقوم على أن ما لا يأتي بالقوة يأتي بمزيد من القوة مع الفلسطينيين».

ورأوا انه ما ينفذ شمال غرب القدس يأتي في سياق الاستثمار الإسرائيلي بعيد المدى كخطوة تمهيدية لفرضها في بلدات أخرى، يجري اليوم تركيب بوابات حديدية على مداخلها. وبالتالي بدلا من أن يأتي الموقف الإسرائيلي حادا لحظيا بحيث يشمل كل الجغرافية الفلسطينية، فإنه يأتي بشكل جزئي، عبر جغرافيات أخرى في القدس وخارجها لفرض نفس الشروط عليها، وتدريجيا قد يفقد الفلسطينيون قدرتهم على الوصول إلى مسقط رأسهم ولاحقا يتم تهجيرهم. مع مرور الوقت تنفذ إسرائيل خطة الطرد دون أن تطلق عليها اسم الضم أو التهجير، بل مجرد إجراءات أمنية، لتحقيق شعار «أرض أكثر وعرب أقل» ويتحقق الضم وهو الهدف الاستراتيجي السياسي بعيد المدى.

من جانبها، دعت الأمانة العامة للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، المجتمع الدولي بأسره، إلى التحرك السريع لكسر الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على المدينة المقدسة، لإنقاذها من تداعيات الحصار الإسرائيلي المفروض عليها، مشيرة إلى أن سلطات الاحتلال زادت من قيودها وإجراءاتها التعسفية خلال حرب الإبادة.

ونوهت إلى أن سلطات الاحتلال نشرت عشرات الحواجز العسكرية الإضافية على مداخل القرى والبلدات المحيطة بالقدس لحرمان أهلها من الوصول إليها، وذلك في إطار تشديد الحصار على أرجاء الوطن كافة في خضم الحرب التي مازالت تداعياتها مستمرة.

ودعت الأمانة العامة للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، كافة مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية إلى اعلاء صوتها وتفعيل تحركاتها في جميع المحافل المؤثرة لإرغام الاحتلال على إزالة هذه البوابات والحواجز.

واعتبرت أن الصمت على هذا العدوان السافر وعلى هذه الحرب غير المعلنة في القدس والضفة الغربية، هو بمثابة تواطؤ مفضوح مع آخر احتلال في التاريخ الحديث، مشددة على أن هوية القدس العربية والإسلامية لن تمحوها إجراءات تعسفية مرفوضة، بل هي تعزز الاصرار الفردي والجمعي على البقاء في المكان والذود عنه بالغالي والنفيس، لأن القدس هي درة التاج وهي العاصمة الأبدية لدولتنا الفلسطينية المستقلة.

أمريكا والتغيير من الداخل.. فوز ممداني يثير الغضب الإسرائيلي

بقلم: خليل حمد

ليس حدثاً عادياً أن يفوز شاب مسلم أمريكي الجنسية نصفه أفريقي ونصفه آسيوي هو زهران ممداني بمنصب عمدة مدينة نيويورك، مركز المال والاقتصاد في الولايات المتحدة، بل وأشهر مدنها الكبرى. الشاب البالغ من العمر 34 عاماً فاز كمنهج وليس كفرد، وإن كان يملك كاريزما أهلته كي يقدم مبادئه وخطته لتطوير المدينة إلى جمهور الناخبين فحظي بأصواتهم. التي تجاوزت المليون، في نتيجة لم يسبقه إليها إلا جون ليندساي عام 1969.

شعارات ممداني، التي تحولت إلى خطة عمل، عكست مواقف واضحة في القضايا الخدمية، وهي ما يعني الجمهور بشكل مباشر، وفي القضايا السياسية الخارجية الكبرى، وهي ما كان يمكن أن يؤثر على نسبة التصويت واحتمالات النجاح، لكن الإعلانَ الصريح عنها من قبل ممداني أكد شجاعة الرجل، وفوزَه رغم مجاهرته بمواقف لا تتوافق والسياسة الأمريكية الرسمية التقليدية يعكس مؤشرات عن تغير في طريقة تفكير الشباب الأمريكي اليوم.

في الشق الاقتصادي، قدم ممداني شعارات تنقلب على الرأسمالية الأمريكية التي تحكم الداخل وتتحكم بالشعب، وهو الشاب المهاجر الذي وُلد خارج الأراضي الأمريكية (ولهذه المعلومة دلالاتها في ظل حملة ترامب ضد المهاجرين) ولا شك أنه عانى ما يعانيه الوافدون إلى أمريكا من أزمات اقتصادية شخصية صعبة. أعلن الرجل أنه يؤيد التوزيع العادل للثروة، عن طريق زيادة في الضرائب على أغنى سكان المدينة، لأجل توفير الأموال لتحسين الخدمات للطبقة المتوسطة.

في جدول أعماله جعل حافلات النقل العام مجانية وزيادة سرعتها، وتجميد إيجارات الشقق التي تستهلك نسبة كبيرة من دخول العاملين في المدينة، وبرفع الحد الأدنى للأجور تدريجياً إلى 30 دولاراً للساعة بحلول عام 2030، وتأسيس متاجر تابعة للمدينة توفر الأمن الغذائي لسكان المدينة، وتوفير رعاية كاملة للأطفال.

خطة عمل «اشتراكية» بنكهة الهموم اليومية للمواطنين الذين تم تخديرهم بشعارات الرئيس دونالد ترامب حول «أمريكا أولاً»، و«لنجعل أمريكا عظيمة من جديد». شعارات فارغة بلا مضمون، على عكس ما قدمه ممداني من تفاصيل ملموسة تعني الحياة اليومية للمواطن الأمريكي البسيط المُستنزف من كل الممارسات الرأسمالية التي تعمقها سياسات ترامب، ومنها رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، الأمر الذي انعكس على القدرة الشرائية للأمريكيين عموماً.

بهذا المعنى، يمثل ممداني كل ما يعاديه اليمين الأمريكي الرأسمالي المتطرف. الرجل الذي أنبتت نجاحَه آلامُ المواطنين، وصرختهم «الشعب يريد إسقاط ول ستريت». صرخة لم تتعامل معها الطبقة الحاكمة سياسياً ومالياً في الولايات المتحدة بالجدية الكافية، فكمنت تحت الرماد وانفجرت في وجه ليس فقط في انتخاب ممداني، بل بفوز 38 مرشحاً بمناصب متنوعة في الانتخابات البلدية الأخيرة. فوز شمل أيضاً أعضاء مجالس تشريعية ونواب حكام ولايات، كـ غزالة هاشمي التي فازت بمنصب نائب حاكم ولاية فرجينيا. وفقًا لتقرير مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية (كير)، هذا «إنجاز تاريخي غير مسبوق».

الفكرة ليست في فوز مسلمين فقط (رغم أن العقلية الرأسمالية الأمريكية كانت تعزز البروباغاندا التي تعتبر المسلمين والآسيويين وأصحاب البشرة السمراء غير أمريكيين ودخلاء على المجتمع في الولايات المتحدة). المؤشر يُقرأ من شعارات الفائزين التي يحملونها. ارتدت راما دوجي زوجة ممداني أثناء تنصيب زوجها عمدة لنيويورك، ثوباً أسود مزيناً بتطريز فلسطيني، في رسالة واضحة تُضاف إلى الفن الذي تقيمه والذي يحمل إشارات واضحة لدعم فلسطين، وهو ما أثار الغضب في «إسرائيل».

لكن الخوف الإسرائيلي ليس وليد لحظة التتويج، بل بدأ منذ أن أعلن ممداني مواقفه في السياسة الخارجية بشكل واضح. قال الرجل إن نيويورك (التي تستضيف المقر الرئيسي للأمم المتحدة) تلتزم بالقانون الدولي، وبالتالي فإنها ستعتقل رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنامين نتنياهو إذا زارها، تطبيقاً لقرار محكمة الجنايات الدولية الصادر بحقه.

كان هذا أول مؤشر جدي للاحتلال أنه يجب أن يخشى التغيير في المزاج العام الأمريكي الذي يعكسه فوز ممداني الكاسح.

الرجل نال تأييد أكثر من مليون صوت، صوتوا لصالح كل تفاصيل حملته الانتخابية، بما فيها مواقفه العلنية المؤيدة للفلسطينيين والرافضة للاحتلال الإسرائيلي، والتي تصف العدوان الإسرائيلي على غزة بـ «الإبادة الجماعية». حصوله على دعم حوالي ثلث الناخبين اليهود في نيويورك دق ناقوس الخطر بالنسبة للمحللين والسياسيين الإسرائيليين، كونه يشكل سابقة نادرة في الساحة السياسية الأميركية. سابقة دفعت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي شارين هاسكل للقول إن «انتخاب ممداني مقلق للغاية»، اعتبر وزير ما يسمى «الأمن القومي» الإسرائيلي إيتمار بن غفير بأن انتخاب ممداني «سيُذكرنا إلى الأبد بالعار» لفوز شخص «كاره لإسرائيل، ومعادٍ صريح للسامية» إلى هذا المنصب.

لكن الخطورة التي لم تعكسها تصريحات المسؤولين الإسرائيليين هي التحول الجذري في المزاج السياسي لجيل الشباب الأمريكيين، وفي أوساط اليهود تحديداً، تحول يؤكد أن القضية الفلسطينية أصبحت مسألة انتخابية داخلية في أمريكا، وربما في دول أوروبية عديدة، مع التركيز على دلالات مدينة نيويورك بالنسبة لتمركز الثروة الصهيونية ولوبيات الضغط في الساحة الأمريكية. تجاوز ممداني كل ذلك بفضل تغير قناعات الأمريكيين قبل كل شيء.

وأبرز القناعات التي تغيرت بحسب مجلة «تيارات يهودية»، هي الفكرة التي كانت سائدة أن «إسرائيل كيان مقدس» لا يُمكن أن يسمَّه أحد في الولايات المتحدة ولو حتى بالتصريحات. سقطت هذه الفكرة في نيويورك، المدينة التي تحوي مواطنين يهوداً أكثر من القدس نفسها التي يزعم الاحتلال أنها عاصمة كيانه. فاز مع ممداني اليسار المخالف لكل ما تعتبره السياسة الأمريكية «نموذج المجتمع الأمريكي». اليسار الذي يجاهر بالاشتراكية وهي إحدى الكبائر، وبالإسلام وهو أحد الكبائر الأخرى، وبإدانة «إسرائيل».

الحدث الجلل في نجاح ممداني تعكسه أيضاً كمية الأموال التي أنفقها منافسه أندرو كومو، السياسي العتيق والذي شغل سابقاً منصب العمدة كما شغله والده من قبله. أنفق كومو نحو 40 مليون دولار، تلقى معظمها من تحالف المليونيرات الذي عمل على إسقاط ممداني.

الهزيمة طالت أيضاً ترامب نفسه، الذي دعا الناخبين الموالين للحزب الجمهوري للتصويت لصالح كومو، كما شنت وسائل الدعاية المرتبطة باللوبي الإسرائيلي وبزعماء السياسة الأمريكية التقليدية حملات لتشويه صورته، وصولاً إلى وصفه بـ «الجهادي» و«الإرهابي!»، لكن ممداني تمكن من تجاوز هذه الافتراءات بإرسال أكثر من مئة متطوع إلى بيوت الناس لتقديم برنامجه الانتخابي، بل وتمكن من الانتصار حتى على حزبه الديمقراطي الذي رفض دعمه بشكل واضح.

في الخلاصة، أثبت العمدة الشاب أن الإرادة لا تُهزم، ولو كان البحث عن النصر يجري في فم التنين، وهو درس مهم ويجب أن يكون ملهماً للمناضلين في كل مكان، وفي الوطن العربي تحديداً. لا شيء يمكن أن يقف في وجه الإرادة الحرة، والشعوب مهما كانت الغشاوة على عيونها كبيرة لا بد وأن ترى النور والحقيقة يوماً ما. إذا كان ممداني تمكن من هزيمة الدعاية والتحريض في معقل اللوبي الإسرائيلي والرأسمالي، فيمكن لأي كان أن يهزمها في أي مكان في العالم إذا توفرت الإرادة والإيمان. ورغم يقيننا بأن «ممداني» العربي لم يظهر بعد، إلا أن جزءاً من إيماننا بالقضية يجب أن تكون قناعتنا بأن التغيير قادم لا محالة، والنصر يصنعه الصبر والإرادة، والإعداد الجيد.

القضايا النسوية في الفصائل الوطنية والحركات الاجتماعية الفلسطينية

بقلم: رانية جراد

تشكّلت الحركة الوطنية الفلسطينية عبر عقود طويلة من النضال السياسي والاجتماعي في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي والاستعمار الاستيطاني. وخلال هذا المسار، لعبت المرأة الفلسطينية دورًا مركزيًا في المقاومة، والعمل السياسي، والعمل الأهلي. ومع ذلك، ظلّت القضايا النسوية داخل الفصائل والحركات الاجتماعية موضوعًا معقّدًا تتداخل فيه الديناميكيات السياسية والثقافية والتنظيمية

منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ظهرت اتحادات نسوية فلسطينية انخرطت في التوعية، والتعليم، وتنظيم الاحتجاجات. ومع انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في الستينيات، توسّعت مشاركة المرأة عبر الفصائل المختلفة مثل فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، وجبهة النضال وغيرها وقد أثبتت المرأة حضورها في مجالات العمل التنظيمي والسياسي، الدعم اللوجستي، العمل المقاوم، العمل الأهلي والخيري، التعليم والتمريض والإغاثة أثناء الانتفاضات.

رغم المشاركة الواسعة، بقي الخطاب النسوي داخل الفصائل أسيرًا لأولويات النضال الوطني. ويمكن تلخيص التحديات في النقاط التالية: -

تقديم «الوطني» على «الاجتماعي»

غالبًا ما حُصرت القضايا النسوية ضمن إطار «الدعم للنضال الوطني» بدلاً من كونها حقوقًا مستقلة فمثلا مشاركة المرأة تُقدَّم كدليل على «صمود الشعب» فيما

المطالب النسوية تُؤجل بحجة "الظرف الوطني وعلى الرغم من وجود كوادر نسوية فاعلة، بقي وصول النساء للمستويات القيادية محدودًا بسبب: -،

الهياكل التقليدية

ثقافة ذكورية داخل التنظيمات

غياب سياسات واضحة للمناصفة

. غياب أجندة نسوية واضحة داخل الفصائل

معظم الفصائل تفتقر لبرامج تفصيلية تعالج قضايا المرأة مثل

قوانين الأحوال الشخصية

العنف الأسري

مشاركة المرأة في الاقتصاد

المساواة القانونية والسياسية

مع نشوء المنظمات النسوية والمجتمعية في الثمانينيات والتسعينيات، تطوّر خطاب أكثر استقلالية. وقد ركّز على

تمكين المرأة في المجتمع المدني حيث أصبح للنساء دور أكبر في صياغة المبادرات الاجتماعية مثل برامج دعم الأسر المتضررة , التدريب المهني , التوعية القانونية , تمكين المرأة اقتصاديا.

برزت حركات محلية ترفع قضايا العنف الأسري، وجرائم الشرف، وزواج القاصرات — رغم أن هذه القضايا ما زالت تواجه مقاومة اجتماعية وثقافية.

النسوية الفلسطينية تختلف عن نماذج نسوية أخرى لأنها تعمل في سياق مزدوج نضال ضد الاحتلال ونضال ضد البني الاجتماعية التمييزية وهذا ما يعرف ب (النسوية التقاطعية الفلسطينية) التي تربط بين الحرية الوطنية والعدالة الاجتماعية.

و الحركة النسوية استطاعت تحقيق نجاحات ملموسة منها وصول نساء لمواقع برلمانية وبلدية , توسع المؤسسات النسوية و تطوير خطاب حقوقي و حضور نسوي قوي في الانتفاضات و الحركات الشبابية و بناء وعي مجتمعي تدريجي بمفاهيم المساواة و التمكين.

ولكن ما زالت التحديات مستمرة مع استمرار البنى الأبوية داخل الفصائل والتنظيمات وأيضا الانقسام السياسي يضعف العمل النسوي المشترك واختلاف الرؤي بين النسوية التحررية والنسوية الحقوقية الي جانب القيود التي يفرضها الاحتلال التي تحد من الحركة والتنظيم.

القضايا النسوية داخل الفصائل الوطنية والحركات الاجتماعية الفلسطينية جزء من معركة شاملة من أجل الحرية والعدالة. ومع أن المرأة الفلسطينية أثبتت حضورًا رياديًا في العمل الوطني، إلا أن الطريق ما زال طويلًا لتحقيق مساواة فعلية داخل البنى السياسية والاجتماعية. إن تعزيز هذا المسار يتطلب إصلاحًا تنظيميًا، وتمكينًا قانونيًا، وإشراكًا حقيقيًا للنساء في مواقع صنع القرار، بما ينسجم مع رؤية فلسطينية تجمع بين التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية..

السودان... صراع النفوذ المستمر.. هل يتحول إلى ساحة صراع دولية

بقلم: المحامي طاهر مرايطه

العوامل المتجذرة في الصراع في أبريل ٢٠٢٣، حين تصاعد الخلاف بين الجيش وقوات الدعم السريع حول دمجهما في جيش موحد ضمن العملية الانتقالية، اندلعت أولى الاشتباكات. سرعان ما خرج النزاع عن السيطرة، لتشتعل معارك في الخرطوم وتمتد إلى ولايات دارفور وكردفان والجزيرة، مخلفةً آلاف القتلى وملايين النازحين.

يُكثّف الجيش، تحت قيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، جهوده لاستعادة سيادة الدولة وتوحيد القوات المسلحة؛ وفي المقابل، يَصُدّق قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي» على أن قواته تُعد شريكًا شرعيًا في الحكم، ويُطالب بالاعتراف بها كعنصرٍ مستقلٍ في المعادلة السياسية.

الهدنة المطروحة في الأشهر الأخيرة، توصلت الولايات المتحدة إلى جانب السعودية ومصر والإمارات إلى مبادرة لوقف القتال لمدة ثلاثة أشهر، ساعيةً إلى فتح الممرات الإنسانية وتهيئة الأجواء اللازمة لانطلاق عملية سياسية شاملة.

رغم إعلان قوات الدعم السريع عن موافقتها الأولية على الهدنة، إلا أن الجيش وضع شروطًا تشمل دمج قوات الدعم السريع ضمن الجيش وتسليم بعض الأسلحة، مما يجعل تنفيذ الاتفاق أكثر تعقيدًا.

من الناحية الإقليمية والدولية ما عاد الصراع في السودان يقتصر على شأنٍ داخلي فقط؛ بل أصبح يشمل أبعادًا استراتيجية وإنسانية تتعلق بالسيطرة على الموارد والمناطق الحيوية، لا سيما تلك المطلة على البحر الأحمر والغنية بالمعادن مثل الذهب.

إن التعقيد المتأصل في هذه المعادلة قد يجعل السودان ساحةً محتملة لتصعيد النزاع، ويهدد بأن يتحول الصراع إلى مواجهة طويلة الأمد، مشابهة لما شهدته بعض الدول الأخرى في المنطقة، مع استمرار المخاطر على المدنيين والممتلكات والبنية التحتية.

المأساة الإنسانية تتفاقم بوتيرة مقلقةٌ، أفصحت تقارير الأمم المتحدة عن أن أعداد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية قد ارتفعت إلى أكثر من ثلاثين مليوناً، بينما تُنذر المنظمات الإغاثية بخطر وشيك من المجاعة وانهيار حاد في منظومات الصحة والتعليم.

تحولت العواصم الضخمة إلى بقايا مهدّمة ، ويكافح ملايين المدنيين للعيش في أوضاع قاسية ، سواء داخل حدود الوطن أو في المهجر.

تسعى روسيا إلى إرساء وجود بحري في بورتسودان وتوسيع نفوذها عبر صفقات الذهب والأسلحة.

المستقبل غير المعلوم يظهر أن صراع السودان وعليه قد يظل مستمراً ما لم تتدخل قوى دولية بحزم ويتحد الشعب السوداني لإيقاف تدفق الدماء. يمتلك الجانبان موارد تمويل وتسليح كافية، مما يفتح المجال لاستمرار القتال، وربما يتحول تدريجياً إلى صراع نفوذ معقّد يضم قوى فاعلة داخلية وإقليمية وعالمية في آن واحد.

يبقى الأمل معلقًا على أن تتغلب إرادة السلام على قساوة منطق السلاح، وأن ينجح السودانيون، بدعم المجتمع الدولي، في إنقاذ وطنهم من الانهيار الكامل.

اليوم يقف السودان على مفترق طرق تاريخي؛ إما أن يعلو صوت العقل والحوار، أو يغرق في دوامة صراع مطول تحوّله إلى ساحة تنافس دولي لا يعلو فيها أحد ولا يُهزم أحد سوى الشعب السوداني.

موسم الزيتون أمام عنف المستوطنين بالضفة

بقلم: عائدة عم علي

لم نفاجأ بخطوة كيان الاحتلال الإسرائيلي المستندة الى التغيير الديمغرافي في فلسطين والتي هي قيد التنفيذ منذ عقود بدءا من مشروع فرض قوانين الاحتلال على المستوطنات وضم مدينة القدس المحتلة، وهي الخطوة الأهم إزاء المدينة المقدسة وسرقة حقوق الشعب الفلسطيني تمهيداً لاستكمال المخطط الاحتلالي الاحلالي وفرض حلولا تقضي على تحقيق حل الدولتين.

الخطر الداهم يتجذر اليوم بعنجهية أكبر ضارباً بعرض الحائط قرارات الإدانة الأممية وإن كانت خجولة. فالهجمات التي تنفذها ميليشيات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين أثناء قطفهم ثمار الزيتون في الضفة الغربية والتي تتم تحت أنظار بل وحماية قوات الاحتلال ، رغم زعمهم توفير الحماية للمزارعين الفلسطينيين أصحاب الحق في مشهد من العنف اللامتناهي على الفلسطينيين اثناء موسم الزيتون والذي تجاوز حدود التصعيد الخطير الى أكثر من 41 جريمة وفق تقارير موثقة, مع العلم أن جمعية «يش يدين» الحقوقية أكدت أن هذه الأرقام لا تعكس إلا جزءًا من الاعتداءات التي تحدث غالبًا أمام الجنود الإسرائيليين ويطلقون قنابل الغاز دون أن يتدخل أيٌّ منهم لحماية المدنيين العزّل.

لطالما شكل موسم قطفِ الزيتون في الأراضي الفلسطينية مناسبة سنوية استثنائية، تُعيد للناس صلتهم بالأرض وتجمع العائلة حول الشجرة «المباركة» في طقوسٍ تتوارثها الأجيال. لكون موسم الزيتون لم يكن مجرد عملٍ زراعي، بل «عيد شعبي» ينتظره الجميع، كانت الأغاني الشعبية تتعالى في الحقول، ووجبات الإفطار تُجهّز تحت ظلال الزيتون، فيما تمتزج رائحة الزيت بفرحة العطاء والعمل الجماعي الا أن هذه المشاهد غابت عن الضفة الغربية وقطاع غزة بعدما حوّلت الحرب الإسرائيلية الحقولَ إلى أطلال، والأشجارَ إلى رماد، والمزارعين إلى نازحين.

ومنذ بدء موسم حصاد الزيتون في أكتوبر والذي يشكل حجر أساس في الثقافة الفلسطينية ، ويعد مصدر الدخل الوحيد لأكثر من خمسين الف عائلة فلسطينية ، لم تتوقف الهجمات الإسرائيلية في الضفة الغربية عبر التنسيق بين كل القوات، الجيش والشرطة وحرس الحدود والمستوطنين المسلحين، فيما يشبه الميليشيات ولكن بحماية قانون الاحتلال نفسه لا سيما الهجمات على قرية بيتا والتي خلفت أكثر من عشرين جريحا بعد ضربهم واطلاق القنابل المسيلة للدموع واحراق ثماني سيارات , ناهيك عن الاعتداء الممنهج على الحصادين وتدمير معاصر الزيوت بطرق مختلفة. ومنع وصول الفلسطينيين لأراضيهم كجزء من التطهير العرقي ، والسعي لتغييب الهوية الفلسطينية.

الاحتلال الصهيوني عبر سن قوانين عنصرية إلى توسيع السعار الاستيطاني والذي من شأنه أن يقضم آلاف الهيكتارات من أراضي وأملاك الشعب الفلسطيني ومنعهم من قطف الزيتون الذي يعرف هناك بالذهب الأخضر، وهو مورد اقتصادي أساسي لسكان الضفة الغربية المحتلة. وانشاء بؤرة استيطانية داخل قرية في خطوة تهدف إلى إجهاض أي تسوية سياسية مستقبلية مع الفلسطينيين لا سيما أن اشادة المستوطنات تقطع الطريق عن التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين عبر قيام الاحتلال سرقة هذه الأراضي في القدس والضفة الغربية بهدف الإسراع في بناء الجسور والأنفاق والمقرات الحيوية.

وهذا ما يضاعف أعداد المستوطنين ضمن مشروع تطهير عرقي في الضفة الغربية. هو مشروع دولة الاحتلال الذي يتم تحت أنظار الجنود ودون تدخلهم والهدف افشال أي عملية تسوية في إمكانية استعادة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية , بالإضافة إلى مصادرة أراضي شاسعة من مساحة الضفة, وبهذه الخطوة فإن كيان الاحتلال يواصل قطع الطريق و التواصل بين الضفة ويحولها لكتلتين منفصلتين لا رابطا جغرافيًا بينهما مستقبلًا دون المرور في هذه المواقع التي سرقها الكيان الإسرائيلي الغاصب على مدار أعوام من أراضي الفلسطينيين.

والأهم في الخطورة أنها تكمن في مشروع الاحتلال الصهيوني الاستيطاني الذي لن يتوقف ولا سيما عندما سرق الأراضي التي أشيدت عليها المستوطنة المسماة «معاليه أدوميم» منذ عام 1975 واعتبرها أرضًا تابعة له، أو كما يتذرع بأنها أراضي دولة تأتي ضمن مخطط وإطار الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس، وهذا التخطيط العنصري حظي بدعم أكبر منذ تولي الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب ليقدم الوعود والعهود إلى كيان المحتل واعتبار الاستيطان ليس بالمشكلة والاعتراف بالمدينة المقدسة كعاصمة لبني صهيون لتخرج الخطط الاستيطانية للعلن بهدف اجهاض وإفشال إقامة دولة فلسطينية وذلك في خطوة تعد رداً على الواهمين والحالمين بتحقيق حلم الدولتين. أنها معركتنا مع الصهيونية العالمية وحلفائها فهي ليست نزاعًا سياسيًا عابرًا؛ إنها صراع وجودي مصيري مستمرّ فالحركة الصهيونية ليست حركة استعمارية تقليدية تستهدف سيطرة عسكرية-سياسية بدافع اقتصادي على شعب معيّن وأرضه وموارده. إنها بالنسبة لنا حركة استيطانية توسّعية ترمي إلى اقتلاع شعبنا من أرضه لحلول المستوطنين اليهود محلّهم وتغيير هوية الوطن بالاستيطان، وما الشعار الذي ترفعه دولة الاحتلال وتوسيع حدودها من الفرات إلى النيل والتعبير عن خطتها ونهجها وعملها الدائم لتحقيق هذا الحلم. ما يفرض على شعبنا الفلسطيني التوحد والوقوف كالبنيان المرصوص للدفاع عن حقوقنا وصدّ هجمات المعتدين الذي يسعون لفرض الموت على شعب يريد الحياة.

بقلم: محمد علوش

الريف الفلسطيني
في مواجهة حرب المستوطنين

في موسم الزيتون، حين أيادي الفلاحين تلامس أشجارهم الضاربة جذورها في عمق التاريخ، تمتدّ في المقابل أيادٍ غاصبة، تحمل معها نار الكراهية وأدوات الهدم، في مشهد يعيد إنتاج الحكاية القديمة ذاتها: المستعمر في مواجهة الجذر، فما يجري اليوم في أرياف الضفة الغربية لم يعد مجرّد اعتداءات متفرّقة أو نزوات فردية من عصابات المستوطنين، بل بات حرباً منظمة وممنهجة، تدار بعقل استعماريّ يسعى إلى تفريغ الأرض من أهلها الأصليين، وتهويد ملامحها، وإحلال الغريب مكان أصحاب التراب، في إطار مشروع الضمّ والتوسع الذي يستهدف طمس الهوية الفلسطينية واقتلاعها من جذورها.

لم تعد هذه الحرب تقتصر على حرق الأشجار أو تدمير الينابيع أو نهب الثروة الزراعية، بل تجاوزت ذلك لتغدو معركة وجود وهوية، يشنّها المستوطنون ضدّ الريف الفلسطيني، ضدّ الفلاح الذي يزرع الحياة في وجه الموت، وضدّ الزيتونة التي صارت رمزاً للمقاومة كما هي رمزٌ للسلام، فكلّ شجرة تقتلع، تقتلع معها ذاكرة عائلة وجيل، وكلّ ينبوعٍ يدمّر إنما يطفئ صفحة من تاريخ طويل من الصبر والصلابة.

إنّ ما يتعرّض له الريف الفلسطيني اليوم يستدعي ردّاً وطنياً شاملاً يعيد الاعتبار لموقعه في المعادلة الوطنية، بوصفه خطّ الدفاع الأول عن الأرض والهوية، فالمطلوب ليس الاكتفاء ببيانات الإدانة والاستنكار، بل الشروع في بناء منظومة ميدانية فاعلة، توحّد الجهود الشعبية والرسمية لحماية المزارعين، وتشكيل لجان للدفاع عن الأرض، وتسلّحها بالإرادة وبأدوات الصمود، وتحوّلها إلى نموذج للمقاومة الشعبية والمدنية المنظّمة.

وفي الميدان السياسي والدبلوماسي، لا بدّ من تدويل الجرائم التي ترتكب بحق الريف الفلسطيني، ورفعها إلى مجلس الأمن والمحاكم الدولية، باعتبارها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف الرابعة، التي تحرّم الاستيطان ونقل السكان، وتحظر الاعتداء على الممتلكات المدنية والموارد الطبيعية، فالمعركة القانونية لا تقلّ أهمية عن المواجهة على الأرض، وهي قادرة، إن أحسن استخدامها، على كشف الطبيعة العنصرية للاحتلال أمام الرأي العام الدولي.

الريف الفلسطيني ليس مجرد مساحة جغرافية، بل هو الذاكرة الحيّة للشعب الفلسطيني، وهو القلب الذي يضخّ روح الصمود في شرايين الوطن، والرمز الذي يجمع بين بساطة العيش وسموّ المعنى، وحين يتقدّم الفلاح نحو أرضه متحدياً الخطر، فإنه يمارس فعلاً وطنياً ونضالياً وسياسياً بامتياز، يوازي في قيمته فعل الدبلوماسي في المحافل الدولية والمقاتل على خطوط المواجهة.

إنّ الدفاع عن الريف هو دفاعٌ عن الوطن كلّه، عن معنى الانتماء والحقّ، عن القدس وعن الحلم الفلسطيني بالحرية والاستقلال، فكلّ حجر في جدار قديم، وكلّ يد تزرع أو تحرس أو تبني، هي جزء من معركة الكرامة الوطنية، التي لا تخاض بالسلاح وحده، بل أيضاً بالثبات والإصرار والتمسّك بالأرض رغم الجراح.

وستبقى شجرة الزيتون، بما تختزنه من رموز وأغصان وجذور، الشاهد الأبدي على من أحبّ الأرض ومن خانها، على من غرس فيها الحياة ومن حاول طمسها، فالزيتون لا يشيخ، كما لا يشيخ الحقّ، وكلّ زيتونة تروى بعرق الفلاحين اليوم، إنما تنبت غداً حرية وعدالة وسلاماً حقيقياً، وفي النهاية، لا ينتصر من يملك القوة، بل من يملك الإيمان بعدالة قضيته، ومن يتشبّث بأرضه كمن يتشبّث بوجوده.

هكذا ينتصر الريف الفلسطيني.. وهكذا تبقى فلسطين، أرضاً لا تباع، وزيتونة لا تقتلع.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور